



Distr.
GENERAL

A/37/398
15 September 1982

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت *

النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي
للطبيعة واعتماده

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - المقدمة
٥	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٥	إسرائيل
٦	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٧	البرتغال
٧	بلجيكا
٨	تركيا
١٠	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٠	زائير
١١	سنغافورة
١١	السويد

• A/37/150

*

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٢ الصين
١٢ موزامبيق
١٢ النمسا
١٤ نيكاراغوا

أولا - المقدمة

١ - في القرار ٣٦/٦ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، أحيات الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة (A/36/539) ودعت الدول الأعضاء التي لم تواف الأمين العام بعد بآرائها وملاحظاتها الى موافاته بها . وفي الفقرة ٣ من القرار، رجحت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، باستكمال تنقيح مشروع الميثاق العالمي للطبيعة، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، على أساس الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء ، وأن يقدم تقريرا تكميليا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . وفي الفقرة ٤ ، دعت الجمعية العامة الأمين العام الى أن يحيل الى الدول الأعضاء نص تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بمشروع الميثاق العالمي للطبيعة (المرجع نفسه ، المرفق الأول) الذي يتضمن الصيغة المنقحة لمشروع الميثاق ، فضلا عما يرد من الدول من ملاحظات ، وذلك لا جراً بحث مناسب في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية .

٢ - وعليه قام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، باسم الأمين العام ، بتوجيه رسالة الى الدول الأعضاء في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ شكر فيها كل الحكومات التي وافته بآرائها وملاحظاتها بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة (٥٠ من الدول الأعضاء) والتمس آراء الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد .

٣ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٢ وردت ردود على تلك الرسالة من ١٥ من الدول الأعضاء قدمت خمس منها من قبل ملاحظات نظر فيها فريق الخبراء المخصص عند اعداد المشروع المنقح للميثاق المقدم الى الجمعية العامة في الوثيقة A/36/539 . وعلق أحد عشر ردا من هذه الردود ، في عبارات عامة أو محددة ، على ذلك النص المنقح ، وترد هذه التعليقات في الفرع الثاني من هذا التقرير . وثمة رداً ان يخلوان من أية اقتراحات خاصة بادخال تغييرات على نص المشروع المنقح للميثاق . ويرد هذان الردان أيضا في الفرع الثاني من هذا التقرير . وفي أحد الردود اتصلت بعض التعليقات على وجه التحديد بالصورة الأسبق للنص (A/35/141 ، المرفق الثاني) . ولفتت حكومة النيجر ، في ردها ، الانتباه الى خطأ في تعليقاتها كما تعكسها الفقرة ٨ (ب) الواردة بالصفحة ٦٤ من الوثيقة A/36/539 ، ان ينبغي تعديل مساحة المتنزه الوطني "W" الى "٣٣٠ . . . هكتار" . وذكرت حكومة بورما أن رسالة المدير التنفيذي ومشروع الميثاق قد أحيلت الى السلطات المعنية .

٤ - وتمشيا مع اقتراح فريق الخبراء المخصص (الفقرة ٢٣ (و) بالمرفق الأول للوثيقة A/36/539) قامت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحليل الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء . والتنقيحات الإضافية التي قد يكون من المستحسن اجرائها على الميثاق المنقح في ضوء التعليقات ذات الطابع المحدد الواردة ردا على رسالة المدير التنفيذي تتصل بالفقرات ١ و ١١ و ١١ (ج) و ٢١ (أ) .

فالفقرة ١ من الفرع الأول يمكن توسيعها لتصبح كما يلي :

" لا ينبغي لأى تدخل بشري في الطبيعة أن يخلّ بعملياتها الأساسية ، كما لا ينبغي أن تعدّل هذه العمليات دون معرفة مسبقة بالعواقب الأيكولوجية والاقتصاد ية والاجتماعية الممكنة ."

والجملة الاستهلالية للفقرة ١١ يمكن توسيعها لتكون كما يلي (وضع خط تحت الكلمات الإضافية) :

" يجب السيطرة على الأنشطة التي قد تؤثر على الطبيعة واستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة التي تقلل الى أدنى حد من المخاطر الهامة للطبيعة أو الآثار الأخرى المعاكسة ، وصفة خاصة . . . "

ويمكن توسيع الفقرة ١١ (ج) في الفرع الثاني بحيث يصبح نصها كما يلي (وضع خط تحت الكلمات المضافة) :

" يجب أن يسبق الأنشطة التي قد تخل بأوضاع الطبيعة تقييم للنتائج المترتبة عليها ، وأن تجري دراسات الأثر البيئي للمشاريع الانمائية في وقت سابق بشكل كاف . وإذا اريد الاضطلاع بهذه الأنشطة وجب تخطيطها وتنفيذها بحيث تقل الآثار الضارة الناجمة عنها الى أدنى حد ؛ "

ويمكن كذلك توسيع الفقرة ٢١ (أ) لتكون كما يلي :

" (أ) التعاون في مهمة حفظ الطبيعة من خلال الأنشطة المشتركة والأعمال الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك تبادل المعلومات والتشاور . "

هـ — ويوصي الأمين العام الجمعية العامة بأن تنظر بعين الایجاب في مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، بصورته المنقحة .

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

اسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]

[١ آب/اغسطس ١٩٨٢]

١ - تود دولة اسرائيل ، بالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٧ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ والمتعلق بمشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، أن تعرب عن تأييدها التام لمبادئ الحفظ التي صيغت في مشروع الميثاق . ونأمل باخلاص أن يحقق اعتماد الجمعية العامة لهذا الميثاق اعترافاً عالمياً بمسؤوليات الانسان نحو البيئة التي تمده بأسباب الحياة .

٢ - وبشكل كثير من المبادئ المبينة في ديباجة مشروع الميثاق العالمي للطبيعة جزءاً متأصلاً من تقاليد شعبنا وقد ورد ذكرها في أدبنا الديني منذ آلاف السنين . ولا يزال هذا التقليد العميد من حيث احترام الطبيعة والشعور بالمسؤولية نحوها مبدأً تعيش عليه اليوم اسرائيل وشعبها .

٣ - ومن أهم قوانين الحفظ في اسرائيل قانون المتنزهات الوطنية ومناطق حفظ الطبيعة الذي يوفر الهيكل القانوني لحماية النباتات والحيوانات وموائلها الطبيعية . كما ان مشروع المخطط الوطني للبلد يحدد أكثر من ٨٢٠ موقعا تغطي ٣٢٠٠ كيلومتر مربع (١٦) في المائة من المساحة الكلية لأرض اسرائيل) مخصصة لتنمية المتنزهات الوطنية ومناطق حفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية .

٤ - وفيما يتعلق بمسؤولية الانسان حيال الطبيعة ، تدرك اسرائيل تماما الحاجة الى حفظ واعادة استخدام مواردها الطبيعية . وهي تستغل كل مواردها المعروفة تقريبا من المياه العذبة القابلة للتجديد بينما تستحدث وتنفذ برامج خاصة باستخدام الماء المالح وماء الفضلات . وان النسبة المئوية لمياه الفضلات البلدية المعالجة ، والمستغلة حاليا في أغراض الري في اسرائيل ، أعلى منها في أي بلد آخر . ويمتد تطبيق تكنولوجيات اعادة التدوير الى مجالات أخرى أيضا بما في ذلك اعادة تدوير الفضلات وتطوير المصادر البديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية حيث تعتبر اسرائيل من البلدان الرائدة في هذا الميدان في العالم .

٥ - وفي النهاية ، هناك رقابة مشددة على الأنشطة التي يتوقع منها التأثير على الطبيعة ، وذلك بحكم قانون التخطيط والبناء الذي يخول لهيئات التخطيط سلطة الرقابة على جميع أنشطة التنمية واستخدام الأراضي مع أخذ كل الآثار المحتملة في الاعتبار . وتحتم الأنظمة الصادرة مؤخرا تقديم بيانات عن الأثر البيئي بالنسبة لمختلف المخططات والمشاريع التي ينتظر أن يكون لها اثر بيئي كبير . وهذه الطريقة أصبحت استراتيجيات الحفظ جزءاً متأصلاً في جميع أنشطة التخطيط في اسرائيل .

٦ - ونود أن نؤكد مرة ثانية تأييدنا التام المخلص للمبادئ المبينة في مشروع الميثاق العالمي

للطبيعة . ونأمل في ان يساعد اعتماده على كفاءة حفظ النظم والموارد الطبيعية في جميع انحاء العالم لصالح الأجيال في الحاضر والمستقبل .

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢]

- ١ - ان مبادئ مشروع الميثاق العالمي تحظى بتأييد كامل دون تحفظات .
- ٢ - ان أية مناقشة اضافية للتوصيات ينبغي ان تأخذ في الاعتبار الأنشطة الوطنية والدولية الجارية لحماية البيئة الحيوية منعا لتشتت هذه الجهود . لذلك يوصى بتركيز "الميثاق العالمي لحفظ الطبيعة" على جوانب لم تشملها بعد اتفاقات دولية أخرى وتجنب تأسيس مسؤوليات جديدة لتدابير ما لحفظ الطبيعة يكون قد تم الشروع فيها بالفعل في أماكن أخرى .

...

- ٣ - وفيما يتعلق بجانب تحديد الأسلحة (الفقرة ٢٠) فان جمهورية المانيا الاتحادية تؤيد المبادئ التي تدعو الى "تحاشي النشاط العسكري الضار بالطبيعة" .

...

.../...

البرتغال

[الأصل : بالانكليزية]

[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢]

١ - توافق الحكومة البرتغالية على مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، وعلى مبادئه وفلسفته ، وكلها جاءت موافقة للدستور البرتغالي ، وبالتحديد للمادة ٦٦ منه ، وللسياسة البرتغالية في هذا الشأن .

٢ - وفيما يتعلق بمضمون مشروع الميثاق توافق الحكومة البرتغالية عليه تماما ، رغم أنها ترغب في إيلاء مزيد من التأكيد للدور الأساسي الذي يلعبه التعليم في تكوين ضمير جماعي وفردى فيما يتعلق بالطبيعة ، وذلك في أحكام الفرع الثالث (التنفيذ) .

٣ - كما أن الحكومة البرتغالية ترى وجوب إعطاء أهمية خاصة في الفرع الأول (المبادئ العامة) لكون حفظ الطبيعة ليس فقط نتيجة للإدارة الصحيحة للموارد بل هو أيضا نتيجة لتغيير السلوك البشري تجاه المحيط الحيوى .

٤ - وقد أصدرت الحكومة البرتغالية بعض أحكام تشريعية بغية حماية ثروة البلاد ، وذلك وفقا لمبادئها الدستورية . وتمت أخيرا إعادة تنظيم الهيكل الحكومي المسؤول عن حفظ الطبيعة ، ونشرت بالفعل تشريعات كافية تتعلق بالموارد الطبيعية للبلاد . كما أن التعاون الدولي في هذا الميدان يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للحكومة .

بلجيكا

[الأصل : بالفرنسية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢]

١ - اننا نؤيد تأييدا كاملا النص المنقح لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، مثل أية أمة وأى فرد من واجبه أن يشعر بالمسؤولية عن البيئة التي يوجد بها وعن حمايتها على نطاق كوكبنا .

٢ - ومع ذلك ، وحيث أن هذا الميثاق سيصدر عن منظمة كالأمم المتحدة ، وبالتالي يوجه الى العالم ككل ، فاننا نشعر بأن مقصده ينبغي أن يقتصر على توفير منبه واطار مرجعي للأنشطة البيئية مستقبلا .

٣ - ونشعر ، ونحن هنا نشارك فريق الخبراء المخصص الذى نظر في مشروع الميثاق رأيهم ، أن الميثاق ينبغي ألا يؤدى الى ظهور آليات لاحقة للتطبيق أو التحقق نظرا لأنها من ناحية ستحد من النطاق النبيل للمبادئ المجسدة في الميثاق ، وستشير من ناحية أخرى خطر تداخل لا داعي له مع ما تبذله هيئات أخرى من جهود وما تحققة من نتائج في الوقت الحاضر .

تركيا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٣ نيسان / أبريل ١٩٨٢]

١ - تؤيد حكومة تركيا مشروع الميثاق العالمي للطبيعة نظراً لأن حماية الطبيعة والبيئة البشرية هو أحد أهدافه الأساسية .

٢ - ومن الضروري اظهار الشعور بالمسؤولية في عملية تحويل الطبيعة لتلبية الحاجات البشرية، واضعين في الاعتبار أن تدوير الطبيعة بلا معنى والتنمية بلا ضابط من شأنهما أن يفضيا إلى انهيار الاطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للحضارة . وفي هذا الصدد فان اعتماد ميثاق عالمي للطبيعة من جانب الجمعية العامة سيوفر المعيار الدولي لحفظ الطبيعة الذي ينبغي الحكم بالاستناد اليه على السلوك البشري الذي يؤثر على الطبيعة . وبهذه الصفة سيوفر الميثاق كذلك مرجعاً مفيداً للجهود المبذولة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بحماية الطبيعة .

٣ - ورغم أن المشروع يتضمن بعض المبادئ العامة لحفظ الطبيعة استمدت من اتفاقات دولية مختلفة مثل اعلان ستكهولم واستراتيجية الحفظ العالمية ، الا أن اعادة تأكيد هذه المبادئ على الصعيد العالمي في ميثاق عالمي للطبيعة هو أمر له أهمية عظيمة ، إذ أن هذا الميثاق سيساعد على تعزيز وعي الانسان بالحاجة إلى حفظ التوازن الطبيعي والادارة الرشيدة للبيئة ككل .

٤ - ووفقاً لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة فان المبادئ المنصوص عليها يجب أن تنعكس في قانون كل دولة . ورغم أنه يلاحظ في تقرير فريق الخبراء المخصص أن هذه المادة " غير ملزمة اطلاقاً من حيث أثرها " ، فما زالت حكومة تركيا تعتبر أن هذا المطلب الذي يدعو إلى انعكاس مبادئ الميثاق في التشريع المحلي يتضمن بعض صعوبات . ان الهدف من حماية البيئة هو حفظ التوازن الأيكولوجي ، وصيانة وتحسين نوعية الموارد الطبيعية وتوفير ظروف معيشية وظروف عمل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة . لكن ينبغي ملاحظة أن حماية البيئة هي جزء لا يتجزأ من النشاط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد ، وعلى هذا النحو ينبغي ألا تعالج بنهج ضيقة . وفي هذا الصدد فان الحقائق الموضوعية للبلدان النامية بوجه خاص قد لا تسمح بمنح الأولوية الأولى لمقاصد حفظ الطبيعة . ففي هذه البلدان تتمثل أكثر المشاغل الحاحاً في مجال التنمية في توفير ما يكفي من الغذاء والمأوى والتعليم والصحة لسكانها . ولأن هذا هو الوضع فمن الطبيعي جداً أن تمنح الأولوية في الاهتمام لمشاريع التنمية التي ستسهل تحقيق هذا المقصد الأساسي . وهذه الحقيقة تشير التساؤل حول ما اذا كانت بعض المسؤوليات الواردة في المشروع تستطيع أن تجد تأييداً ذا معنى من بلدان نامية كثيرة . بيد أن حماية البيئة والتنمية هما أمران يكمل ويعزز أحدهما الآخر ، ويمكن أن يكمل ويعزز أحدهما الآخر ، ولا تعارض بينهما . ان تركيا ، بوصفها بلداً اختار أن يحقق تنميته بطريقة مخططة ، تحاول الآن تطبيق هذا النهج . فضلاً عن ذلك فقد تم الاضطلاع

بأنشطة متصلة بحماية البيئة الطبيعية وحفظها في إطار التشريع الوطني منذ تأسيس الجمهورية التركية ، مثل إنشاء متنزهات وطنية ، ومناطق لحفظ البيئة الحيوية ، وملاجئ للحياة البرية وإنشاء غابات محمية . بيد أنه ينبغي ملاحظة أن التفاوت في مستوى التنمية الاقتصادية ما بين البلدان يمكن أن يكون عاملاً يحول دون نجاح تطبيق الميثاق ، كما أن آليات تحقيق الاستقرار للمحيط الحيوي ستعمل على نحو بالغ القصور في حالة عدم وجود نظام اقتصادي دولي منصف .

هـ - ولذلك ورغم أن من رأى الحكومة التركية أن المشروع يتضمن بعض صعوبات تتعلق بتنفيذ بعض مبادئه ، فإنه يقرر بوجه عام الاتجاهات لسياسة صحيحة لحماية الطبيعة على الصعيد العالمي ، وعليه فإننا نؤيد أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الميثاق العالمي هذا للطبيعة .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٢]

- ١ - تؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فكرة اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة في الأمم المتحدة . ان هذه الوثيقة ، وان كانت تحمل طابع التوصية ستعزز الى حد ما الفهم المتبادل لأهمية مشاكل حماية البيئة ، فضلا عن كبح أشكال معينة من نشاط الانسان الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على التوازن الايكولوجي وقد يتضح ان له عواقب خطيرة مستقبلا .
- ٢ - وتلاحظ جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أولا وقبل كل شيء ، بعد دراسة متأنية لمشروع الميثاق (A/36/539 ، المرفق الأول) ، أهمية ان تدرج فيه احكام تتعلق بالصلة بسين مشاكل حفظ الطبيعة والنضال من أجل السلم (الفقرة السادسة من الديباجة ، والفقرة ٥ والفقرة ٢٠) وسيادة الدول على مواردها الطبيعية (الفقرة ٢٢) ، والحاجة الى الامتناع عن الأنشطة التي يحتمل ان تلحق بالطبيعة أضرارا لا يمكن علاجها (الفقرة ١١ (أ)) ، والحاجة الى بذل جهود مشتركة من جانب الدول في مهمة حفظ الطبيعة (الفقرة ٢١) . . الى آخره .
- ٣ - وفي الوقت نفسه ينبغي في رأينا ان يحدد نص الميثاق بوضوح اكبر الشرط الرئيسي لحل المشاكل البيئية - تعزيز السلم والا من ، وكبح سباق التسلح وتطوير عملية الانفراج الدولي .
- ٤ - وثمة أحكام كثيرة في مشروع الميثاق تشير فحسب الى استخدام وسائل " سلبية " للحفاظ على التوازن الايكولوجي عن طريق عدم تدخل الانسان في العمليات الطبيعية . وفي هذا الصدد سيكون مستصوبا ان تدرج في مشروع الميثاق احكام تدعو الى ممارسة التأثير النشط القائم على العلم من جانب الانسان على البيئة الطبيعية ، باستخدام انجازات العلم والتكنولوجيا لتحسين البيئة البشرية والنهوض بها .
- ٥ - وان بعض احكام مشروع الميثاق يحتاج كذلك الى لمسات أخيرة من حيث الهيكل والصياغة .

زائير

[الأصل : بالفرنسية]

[١٧ أيار /مايو ١٩٨٢]

- ١ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٦ ستقدم زائير المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة الذي أعده فريق الخبراء المخصص الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .
- ٢ - هذا ولا يزال يجري اعداد مشروع القرار لتقديمه من أجل اعتماده النهائي .

٠٠ / ٠٠

سنغافورة

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ نيسان /ابريل ١٩٨٢]

ليست لدينا أية معلومات اضافية للتقرير التكميلي .

السويد

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ حزيران /يونيه ١٩٨٢]

تؤيد السويد المبادئ الرئيسية لحفظ الطبيعة وحمايتها على النحو المعرب عنه في مشروع
الميثاق العالمي للطبيعة .

الصين

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ شباط / فبراير ١٩٨٢]

ان مكتب الفريق القيادي لحماية البيئة التابع لمجلس الدولة في الصين يوافق من حيث المبدأ على المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة ، المذكور في رسالتكم المؤرخة في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، ويأمل ان يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم والمساعدة للدول فيما يتعلق بتدابير حفظ الطبيعة .

موزامبيق

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ آب / أغسطس ١٩٨٢]

- ١ - بالاشارة الى رسالتكم المؤرخة في ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ ، نفيدكم بعدم وجود أى تعليقات لدينا تتعلق بالمشروع الثاني للنص النهائي للميثاق العالمي للطبيعة .
- ٢ - ونرى أن جميع الاسهامات المقدمة من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء قد حسنت نوعية المشروع الأول من حيث التفاصيل .

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢]

ان حكومة النمسا ، كما ذكر في مناسبة سابقة ، ترحب بصياغة " ميثاق دولي للطبيعة " باعتباره تدبيراً يلفت الانتباه على نطاق العالم الى مسألة ذات أهمية عالية لبقاء البشرية . وتقدم النمسا التعليقات التالية بغية تحسين نص هو مقبول بالفعل في جوانب كثيرة منه :

- ١ - فيما يتعلق بالديباجة تقترح النمسا ابراز مفهوم " التوازن الايكولوجي " ، أى التوازن بين الاستخدامات المشروعة للطبيعة وبين حفظها وحمايتها . وحيث ان صلب الميثاق لا يحتوى فقط على مبادئ بل يحتوى ايضا على فصول ونود أخرى ، فان كلمة " يملن " الواردة في الفقرة الأخيرة من الديباجة تبدو في غير محلها بعض الشيء . ان القول بأن " حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يسهم في تحقيق العدل والمحافظة على السلم " يمكن ان يثير بعض أوجه سوء الفهم وسيحسن بالتأكيد بادخال بعض التعديلات عليه .

... / ...

- ٢ - أن النمسا تتفق اتفاقا كاملا مع الهدف الوارد في الفقرة ٥ وتنظر في أمر التزامها بالاتفاقيات الدولية المكرسة كليا أو جزئيا لذلك الهدف .
- ٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٦ فإن من رأى النمسا أن مصطلح " عملية اتخاذ القرارات " بالغ الغموض ، أن لا يوجد ما يشير إلى من سيشترك في تلك العملية وإلى الغاية التي ينبغي أن تفضي إليها .
- ٤ - وتشارك النمسا في الآراء المعرب عنها في الفقرة ٧ بما يفيد أن تأخذ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار على النحو الواجب الحاجة إلى حفظ الطبيعة .
- ٥ - وفيما يتعلق " بالأنشطة " المشار إليها في الفقرتين ١١ (ب) و (ج) ، ينبغي التوصية بشدة " باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة " من أجل تقليل المخاطر الكبيرة على الطبيعة أو الآثار الأخرى المعاكسة إلى أدنى حد .
- ٦ - وفيما يختص بالإشارة الواردة في الفقرة ١٢ (أ) إلى " أفضل الوسائل العملية المتاحة " ترى النمسا أن إدراج كلمة " العملية " أضعاف لهذا النص لا مبرر له في ظل الظروف الحالية .
- ٧ - ينبغي كذلك استخدام لغة أقوى في الفقرة ١٤ : فعبارة " يجب أن تنعكس " ينبغي أن يستعاض عنها بعبارة " يجب أن تنفذ " بالنظر إلى أن الفصل كله يحمل عنوان " التنفيذ " . ويمكن أن تضاف في نهاية الفقرة عبارة " وذلك بحقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف " من أجل إعطاء الاجراءات على الصعيد الدولي مضمونا ملموسا بدرجة أكبر .
- ٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢١ المكرسة للتعاون الدولي ، تود النمسا أن تذكر أن المسؤولية الأساسية لحفظ الطبيعة ، وفقا لهيكلها الدستوري ، تقع على عاتق المقاطعات الاتحادية . وفيما يتعلق بجوهر هذا الحكم فإن حكومة النمسا سيسرها أن يتسنى ، نتيجة لمبدأ التضامن الدولي ، إضافة إشارات إلى ممارسات الاعلام والتشاور في الاطار الاعرض للتعاون بين الدول . وسيحظى بترحيب مماثل ذكر ما قد يكون للدول من اهتمام بالتطوير الاضافي للقانون الدولي في ذلك المجال المحدد .
- ٩ - وتفهم النمسا أن الفقرة ٢٣ لا تشير فحسب إلى الحالة الداخلية لدولة ما بل إنها تأخذ في الاعتبار أيضا الحالة عبر الحدود . أن تشريع النمسا يقضي بأن يشارك الأشخاص المقيمون خارج الأرض النمساوية في اجراءات الترغيب للمنشآت الصناعية ، اذا ما أمكن اعتبار أولئك الأشخاص جيوانا بسبب قربهم من الموقع وإذا توفر ضمان المعاملة بالمثل .
- ١٠ - وبالنظر إلى الطابع السياسي وغير القانوني أساسا " للميثاق " ، فإن من رأى النمسا أن ما ورد في الفقرة ٢٤ بأنه " يجب على كل شخص أن يعمل وفقا لـ . . . " يمكن اعتباره مجرد التزام أدبي للشخص المتفرد ، وهو التزام يتمين تحقيقه في اطار القواعد والأنظمة الوطنية .

نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]

[١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢]

١ - ترحب حكومة نيكاراغوا بمشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، إذ أنه منسجم مع التشريع البيئي الجديد في نيكاراغوا الذي بدأ وضعه مع انتصار الثورة الشعبية الساندينية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ . وفيما يلي تعليقاتنا على النص المنقح :

(أ) يجب اعطاء مزيد من التحديد الدقيق لأهداف وطاق حفظ الطبيعة لصالح الجنس البشري ككل ؛

(ب) نوصي بصياغة الفقرة الأولى من الفرع الأول ، المبادئ العامة ، كما يلي :

" لا ينبغي لأى تدخل بشري في الطبيعة أن يخل بعملياتها الأساسية ، كما لا ينبغي تعديلها دون معرفة مسبقة بالعواقب البيئية والاقتصادية والاجتماعية الممكنة " ؛

(ج) نرى أن البلدان الصناعية تستطيع المساهمة ، على نحو أكبر ، من أجل تحقيق أهداف ميثاق الطبيعة ، ونقترح ، وفقاً لذلك ، حثها على تكريس المزيد من الموارد المالية لبدء الدراسات البحثية ، فضلاً عن تنفيذ المشاريع التي تستهدف تحسين نوعية الحياة ، بالإضافة إلى مناشدتها أن تخصص الجهود والموارد ، بروح من التعاون ، لنقل التكنولوجيا ومساعدة البلدان غير الصناعية ؛

(د) نقترح توسيعاً بسيطاً في نص الفقرة ١١ (ج) من الفرع الثاني " المهام " ، بغية الإشارة كذلك إلى أهمية إجراء دراسات الأثر البيئي للمشاريع الانمائية في وقت مبكر بشكل كاف ، حتى يمكن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات .
